آفاق

أجواء صنعاء (١٤)

قلنا في زاوية الأمس أن ساعة الحقيقة في اليمن قد دقت كما يبدو، ولابد أن يفيق المسؤولون من غفواتهم حتى لا يكونون ذلك الأرنب الذي سابق السلحفاة فلما وصل منتصف الشوط ورآها مازالت تجاهد عند نقطة البداية قرر أن يأخذ غفوة في الظل الظليل لشجرة وارفة مستهينا بخصمه، ولكنه لم يفق إلى والسلحفاة قد ثابرت ووصلت خط النهاية فأصبح الأرنب مثلا على سوء التقدير ورداءة التدبير، وعلما على إضاعة الفرصة السانحة والمقدرة المؤكدة، كما نوه بذلك أمير شعراء العربية أبي الطيب المتنبي:

ولم أر في عيوب الناس عيبا
كعجز القادرين على التمام

وكان ذلك بصورة أو بأخرى مضمون حديث الأخ الرئيس علي عبدالله صالح في حفل تكريم المبدعين من الشباب الفائزين بجوائز رئيس الجمهورية والذي وجهه إلى عموم الشعب وإلى من يهمه الأمر – وهو هنا الحكومة الموقرة – وعلى طريقة "هذا إليك وافهمي يا جارة".

فضل النقيب

لقد فكر الرئيس بصوت عال، وعلى الملأ، وكأنه يقول لهم إن على الأرنب أن يتعلم المثابرة والجدية والعزيمة من السلحفاة، وأن تسرع وفق ما حباها الله من سرعة نابذة شعار "ما عاش إلا النوم".

وقد جرى تشخيص توجيهات الرئيس بأنها "برنامج عمل لمواجهة قضايا الحاضر والانطلاق نحو المستقبل كما جاء في "مانشيت" جريدة الثورة الغراء.

أما خلاصة التفاصيل كما وردت في العناوين الفرعية فهي:

- الإسراع في إقامة المشاريع الاستراتيجية وامتصاص البطالة وحل مشكلة الفقر.
- العمل على توزيع مساحات من الأراضي للشباب لاستصلاحها وزراعتها.
- إقامة المدن السكنية لذوي الدخل المحدود والاهتمام بالتعليم المهني والفني.
- الإسراع في إقامة شبكة سكك حديدية وتخفيض تعرفة الجمارك والضرائب للحد من ظاهرة التهريب.
- تحصين الشباب من الاختراقات والتسول السياسي.

إن المشكلة السكانية في اليمن هي "أم المشاكل" في الحاضر والمستقبل، وهي تعكس نفسها على كل مناحي الحياة، وعلينا أن نعترف بأن مهاجر اليمنيين التقليدية قد أغلقت بـ"الضبة والمفتاح" أو أنها على وشك أن تلفظ أنفاسها لأسباب لا مجال لتفصيلها هنا، ولابد لنا من رفع شعار "ما حك جلدك مثل ظفرك".

لقد عرّج الرئيس على تجربة "ماليزيا" كما سمعها من مهاتير محمد فيما يخص تخفيض التعرفة الجمركية والضرائب وكيف أنها أدت إلى زيادة العائدات، ويبدو من قراءة ما بين السطور أن اليمن يحضر لمثل هذه التجربة المتقدمة في التفكير الاقتصادي الحديث وأنه على وشك البدء بعد طول تفكير، لأن الإنسان بطبعه منجذب إلى ما يعرف نافر من الجديد.

واعتبر الرئيس هذه التوجهات الطموحة جزءاً من الطموح والعلاج والإصلاح لأن الإصلاح منظومة متكاملة وما نحتاج إليه هو إصلاح نفوس الناس في المؤسسات والمصالح والمرافق الحكومية لأن البعض يجعل من السلطة مجالاً لـ"الهبر".

الإصلاحات

□ عجبا لمن يتفاعل مع مظاهر الفساد الإداري وهو ينبذها! ولا يتفاعل مع مبادرات الإصلاح الإداري وهو يطلبها! وهل ذلك منهاج للبعض قد بني على التشاؤم إلى الأبد؟ أم أنها محبة في تناول كل ما هو سيء فقط والترويج له؟ أم أنه حسد من عند أنفسهم بغية تحقيق أطماع شخصية والالتحاق بعربة جديدة إلى مؤخرة قطار الفساد الذي يمضي باتجاه اللاعودة!

م/ سامي عبد الله الغابري

العديد من المبادرات التي تفضل بها الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية لتوجيه الحكومة والشعب نحو تطبيق الإصلاحات الإدارية في القطاع العام، وقلة من اليائسين الجهلاء الذين لا يطيب لهم إلا الحديث عن الفساد والترويج لنماذج الفساد.

بلا شك أن المواطن الذي يقبل بتسهيل معاملته بالمال يكون سببا في إشاعة أهم أسباب الفساد، ولو كان لديه حق في مطلبه لما لجأ إلى أساليب الإقناع بالمال، وبذلك عمت السيئة وطالت من له الحق ومن ليس لديه حق سواء بسواء. ولكن ذلك لا يعني أننا لا نستطيع تصحيح الاختلال القائم طالما أن الحل بأيدينا وهو بالإصرار على بلوغ الهدف المشروع بالحق لاستعادة الوضع الطبيعي، عندها فقط ستتفق الجهود المخلصة الرامية للتصحيح بتفاعل المواطنين مع توجهات الإصلاح الإداري.

لا شك أن إنجاز التعداد السكاني بنجاح خطوة أساسية للتخطيط والتنفيذ السليم للمستقبل، لكن التشاؤم والتأويل هما أوليات التخلف وأسباب الفشل.

فلماذا لا يكون لدينا أمل؟ وهل ينجح الإنسان بدون الأمل؟ قد لا يكفي أن تتواجد الرغبة لدى الإنسان بتحقيق النجاح بل يجب عليه بذل الكثير من العمل، ولكنه حتما لن يبلغ أي هدف ما لم يكن لديه أمل في ذلك الهدف.

يجوز الاعتراف بعجز الكثيرين عن تقبل جهود التصحيح والتفاعل معها، ولا يجب القبول مطلقا بالمفاهيم والأسس التي يبني أي منهم نتائجه عليها.

فما الذي يجبرنا إذن على تصديق مظاهر الفساد، ولا يجبرنا على تصديق مبادرات الإصلاح في المقابل؟ أليس لكل منهما أثر يمكن الاستدلال به؟ بلاشك، ونأمل أن تعمل وتنفذ الحكومة الحالية توجيهات الإصلاح الإداري التي يصر عليها الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية معبرا بها عن الشعب وحاجاته الإنسانية المحلة.

كما نأمل أن يفهم البعض كيف يتفاعل مع متطلبات التغيير الحقيقي نحو الأفضل، وأن يدرك أن ذلك التغيير شيء ضروري ولا يجب مقاومته مخافة مستقبل قد يبدو له غامضا بسبب قلة المعرفة، وأن يقيم الجميع نتائج الإصلاح الاداري بدقة ويعمل على تثبيتها، وذلك من اجل تحقيق المصلحة العامة. ومن لم يفكر بالمصلحة العامة فلا جدوى من التفكير بالمصلحة الشخصية، لأن الفرد هو جزء من المجتمع ولن يتسنى للفرد إشباع رغباته الإنسانية إلا في إطار المجتمع الصحيح.

نحن دولة تؤثر وتتأثر

□ من الملاحظ أن بلادنا باتت قبلة لكثير من الوفود العربية والدولية، وهذه الحركة التي تعيشها صنعاء تؤكد لنا عدداً من الحقائق التي ليس بوسع أي مكابر إنكارها وفي مقدمتها أن اليمن الذي كان مجهولاً قبل قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر أصبحت معروفة للجميع، وثاني هذه الحقائق أننا أمسينا دولة بكل ماتعنيه الكلمة ، وثالث هذه الحقائق أن الجمهورية اليمنية أضحت بالمنظور الدولي جزءاً من الكيان الدولي يؤثر ويتأثر به..

محمد الزبيدي

ولقد ازدادت سمعة بلادنا بعد أن حققت وحدتها الوطنية، واختارت النهج الديمقراطي، و التعددية الحزبية وأسلوب الحكم المحلي، والتخفف تدريجياً من المركزية الصارمة، من خلال هذه المعاني بات العالم ينظر الى بلادنا باحترام، ولهذا أقبل على إيفاد الوفود لزيارتها والحوار مع قيادتها السياسية وعلى رأسها الأخ/ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية وذلك إن دل على شيء فإنما يدل على الثقة، والثقة رأسمال، على أننا نؤكد هنا أننا في مسيس الحاجة الى المزيد من الثقة والى الحد الذي يقبل فيه المستثمرون وأصحاب الشركات ورؤوس الأموال ورجال الأعمال ويطمئنون على رؤوس أموالهم، وهذا لن يتأتى إلا في ظل قضاء عادل يحمي الحقوق لأصحابها، وهناك من يقرن هذا بالأمن مع أن بلادنا- ولله الحمد- أفضل من غيرها في هذا المجال علماً بأن الاقبال على زيارة بلادنا ربما يكون من باب التطلع والاستطلاع، وإن كانت البعثات الدبلوماسية هي الصورة التي تنظر بها دولها والشركات التابعة لها، ورجال الأعمال فيها وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فإننا نقول: أن هناك من رؤوس الأموال العربية التي تبحث عن المجالات الاستثمارية مالا يخطر على بال، ولاسيما تلك التي أمكن لها أن تعود من الاغتراب بعد أن خوفتها الأمزجة ولانقول القوانين التي طرأت على أماكن اغترابها، فتعرض الكثير منها للتجميد والحصار ولاتنقصها القوانين المشجعة للاستثمار ولكن القوانين تحتاج الى الملتزمين بحرفيتها و المترجمين لها عملياً، ولانقول هذا من باب التخمين وإنما نقوله من خلال سماعنا لبعض المستثمرين ورجال الأعمال، لهذا فإننا نشير الى ما يتناقض وطموحاتنا في بناء بلادنا وتوفير فرص العمل للأيدي العاطلة وذلك من خلال الاستثمار وازدهار القطاع الخاص، وتنشيط الحركة الاقتصادية وذلك باعتبار أن الاقتصاد عصب الحياة وأن الاقتصاد المزدهر يقضي على كل التناقضات وهو القوة السحرية لاستقرار المجتمعات والدول والشعوب، وإما أن نتساءل: لماذا لاتوجد الاضطرابات والقلاقل إلا في الدول النامية والأكثر فقراً ولاتوجد في البلدان الغنية؟ وربما سمعنا الاجابة على مثل هذه التساؤلات على لسان أكثر من مسئول كان آخرهم الرئيس الباكستاني برويز مشرف، وتوني بلير رئيس الحكومة البريطانية عندما اجتمعا في الاسبوع الماضي في لندن، وأعلنا توافق وجهة نظريهما بأن من أسباب العنف الفقر والتناقض وبعض السياسات الخاطئة وقضايا الاحتلال ومنها الاحتلال الاسرائيلي الطويل الأمد مع ما يمارسه الاحتلال من قمع وقد يكون هذا أول إدراك لأسباب العنف والحقد والكراهية، وإذا كان ترابط الأحداث هو المسئول عن سرد مثل هذه الأمور فإنها لاتشذ عن قاعدة وحدة الموضوع وذلك باعتبار أن التأثر والتأثير يعنيان وحدة التجارب الانسانية، ونحن بل وكل المعاصرين يستفيدون من التجارب الانسانية أفقياً ورأسياً، أما أفقياً فمن المعاصرين وتجارب الشعوب المختلفة، وأما رأسياً فمن التاريخ الانساني وهو يقدم تلك النماذج التي تصلح لقياس سلوكنا وفق الطيب والمستحسن والصالح منها ، وإذا كنا قد سطرنا موضوعنا هذا بملاحظة حركة الزيارات التي شهدتها وتشهدها بلادنا للعديد من وفود ومسؤولي الدول الشقيقة والصديقة فانما لإننا نعيش مع الشهر الأخير من عام ٢٠٠٤م وعادة مايقوم الكُتاب ورجال الاعلام باستعراض الأحداث التي شهدها العالم أو جزء منه ككشف حساب ختامي للحركة التي شهدتها أيام وأسابيع وشهور عام مضى ولقد شهدت بلادنا خلال العام الذي نعيش مع آخر شهر من شهوره: العديد من المؤتمرات والندوات والفعاليات المتنوعة واستقبلت كماً كبيراً من الضيوف الذين كانوا يعبرون عن اعجابهم بالتجربة الديمقراطية في بلادنا.

ماذا عن قانون تنظيم المهن الحرة؟!

د.علي يحيى شمس الدين

□ .. معظم من يزاولون المهن الحرة في اليمن من المهرة والهاويين أو ممن كسبوا تلك المهارات من خلال مشاركتهم في تشييد البنية التحتية في دول المهجر وبالتالي قد لاتكون هذه الخبرات مصقولة بما فيها الكفاية، وتختلف من شخص إلى آخر وغالبا ما يشوب بعض هذه المهارات شيء من القصور وعدم اتقان فنون المهنة ابتداءً من الميكانيكي العادي والسباك والكهربائي والمبلط والدهان والحداد.. وغيره من المهارات التي نحتاج إليها في حياتنا ناهيك أنه في الغالب لاتحترم هذه المهارات تقاليد وفنون وآداب التعاقد وانجاز وإتقان المهنة..

وحتى اصحاب المهن والحرف التي تم اكتسابها بواسطة التحصيل العلمي في الغالب لا تبتعد عن الآخرين في عدم الاكتراث بمتابعة التطورات والمستجدات والجديد في مهنتها واكتساب مهارات جديدة بل يصل الأمر إلى عدم احترام قواعد وفنون وآداب المهنة .. مثل الأطباء والصيادلة والمختبريين وبعض المهن الهندسية مثل هندسة السيارات ومهندسي الأدوات المنزلية والمعماريين ، المدنيين ، ومهندسي الطرقات ...الخ، ولا يختلف أيضا الوضع بالنسبة لقطاع الخدمات.

والمشكلة تكمن في أهمية وضرورة تنظيم طرق وأساليب عمل هذه المهن وكذلك إعداد قواعد تصنيف هذه المهن ووضعها في قوائم ومراتب التقييم المهني المتعارف عليه دوليا وكذلك وضع قواعد جزائية لمعاقبة المخالفين لآداب وفنون المهنة.

وإذا كان هذا القانون قد صدر ونحن نجهل وجوده فهو قطعاً بحاجة إلى لائحة تنفيذية لتنظيمه وتحويله إلى اجراءات مبسطة قابلة للتنفيذ وتحديد الجهات المعنية بتنفيذه كوزارة العمل بالتنسيق أو المشاركة مع وزارة التعليم العالي والداخلية كجهة ضبط قضائي.

كنت قد قرأت لصحفي قدير وكبير في صحيفة الثورة تحدث في مقاله عن الغش في المهن الحرفية فغالبية اصحاب المهن الحرة يزاولون مهنهم مصحوبة بألوان الطيف من الغش والخداع إلى درجة قد لاتطاق.. فالسباك والكهربائي يخدعك، وصانع الاحذية يضحك عليك، وصاحب مغسلة الملابس الاوتماتيكية البخارية يقهرك في ملابسك فهو يوهمك أن ملابسك الصوفية والحريرية سيتم غسلها بالرغوة والبخار وهو يغسلها بالماء والصابون ولا رادع ولا مغيث، ولا توجد جهة مسؤولة مخولة بقانون ممكن أن يلجأ لها المرء واليمن جاهزة دائما عند معظم هؤلاء (والله العظيم مضمون) حتى كادت بعض الالفاظ الحميدة تفقد معناها .. وعزى كاتب المقال إلى إنعدام الضمير والاخلاق الرادعة ودعا في مقاله إلى ضرورة أن يعمل رجال الدين من خلال خطب الجوامع على النصح والارشاد عن عواقب الغش والكذب الذي يمارس من قبل اصحاب المهن الحرة وأنا أتفق مع الكاتب في أهمية النصح والارشاد لتهذيب النفوس التي تقبل ذلك ولكن نرجع ونقول أنه لابد من سلطة القانون وتنظيم ممارسة هذه المهن والحرف وتحديد قواعد الثواب والعقاب الصارمة لردع من لا يرتدع بالضمير والنصح والارشاد فصدق من قال: ينزع الله بالسلطان مالم ينزع بالقرآن.

فعلى سبيل المثال لا الحصر: لو أن الطبيب صاحب العيادة الذي يمارس عمله دون احترام قواعد وفنون مزاولة مهنة الطب، يعي خطورة هذه المخالفة وأنه قد يتعرض للمساءلة القانونية لما تجرأ على ذلك . ساقتني الظروف إلى طبيب أذن وأنف وحنجرة ولاحظت أنه يستعمل (جوانتي) واحد لكل المرضى وقد أصبح لون هذا الجوانتي أصفر من تراكمات الأوساخ المرضية عليه فصديته عن استخدامه معي وقلت له يادكتور ألا ترى أن ذلك قد يتسبب في نقل الأمراض من شخص إلى آخر؟ ولماذا لا تستخدم جوانتي لكل مريض؟ ، ودار بيننا جدل كبير عن التكلفة والقدرة المالية لمعظم المرضى ووعي المريض ، وطبيب آخر محنط على الكرسي يسمع المرضى عن بعد ويقرر العلاج بحسب الشكوى دون أدنى فحص سريري والعيادة عادة ما تكون غير نظيفة وتفتقد إلى اجهزة الفحص الضرورية لأي تشخيص ، والضوابط القانونية الملزمة وآخر زار عيادة اسنان ووجد أن الأدوات التي تستخدم من مريض إلى آخر لا يتم العناية بتعقيمها وتنظيفها..

- ونأتي على الحرف الأخرى فقد تتفق مع صاحب الالنيوم على عمل نوافذ وأبواب.. هذا العمل وعلى أساس درجة أولى لا يخترقها الماء والهواء ، ويأتي التنفيذ درجة خامسة ، وقد تتفق أنت وكهربائي يجهل عمله، وسباك تضطر مجبرا إلى تكسير ما قام به والبدء من جديد مع آخر .. والأمثلة كثيرة ومتعددة .. والغبن على المستهلك تقريبا يوميا شائع.

والمشكلة تكمن بضرورة إصدار قانون ولائحة تنفيذية له وتحديد جهات مسؤولة عن تحويله إلى واقع وسلوك ملموس، بحيث يقوم هذا القانون بتنظيم مزاولة المهن الحرة ويحدد قواعد لمزاولتها ، أما إذا كان هذا القانون قد صدر فالمطلوب تفعيله وتعريف الناس به بكل وسائل الإعلام.

ومع هذا نؤكد على بعض الأساسيات التي يجب أن تكون محور اهتمامنا مع هذا القانون المنظم وهي:

١- أن تقوم هيئة المواصفات والمقاييس بإعداد قائمة التصنيف وقواعد وفنون ودرجات مزاولة كل مهنة حرة على حدة.

٢- أن تقوم وزارة التعليم الفني بالمشاركة مع وزارة العمل في إعادة تأهيل المزاولين للمهن الحرة وفقا للتصنيف الصادر من هيئة المواصفات والمقاييس وعلى ألاّ تمنح رخصة المزاولة إلا بعد الحصول على شهادة اختبار مهارة من وزارة التعليم الفني.

٣- تحديد جهة الضبط القضائي والتي يجب أن يكون لديها الخبرة والدراية بهذا القانون.

٤- التوعية الإعلامية بكل الوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية على شكل حملة وطنية تهتم بتوعية المستهلك وأصحاب المهن على السواء.

وأنا اعتقد أن صدور هذا القانون وتفعيله وفقا للمحاور الثلاثة سابقة الذكر ، سوف يدفعنا إلى اصلاح التعليم بكل اشكاله الأساسي والجامعي، والفني، وكذلك الاهتمام بالتدريب المهني، من خلال خطط تنموية تستهدف التنمية البشرية وذلك من أجل إعادة تأهيلها بما يتواكب مع متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة في اليمن وكذلك متطلبات السوق الدولية للعمالة الماهرة في ظل العولمة واتفاق التجارة العالمي.

وكما يعتقد الكثيرون أن اليمن تمثل مخزوناً بشرياً لايستهان به، فعلينا قيادة وشعبا أن نستوعب ذلك ونجند امكانياتنا المتواضعة من أجل الرقي بهذا القطاع الحيوي إلى مصاف المنافسة الدولية للخبرات والمهارات ، وهو قطاع إن نحن أدركنا أهميته سوف يدر على البلاد الخير والوفير ولنا في السابق تجربة عندما كانت تحويلات المغتربين في دول الجوار تضخ تدفقات نقدية لايستهان بها لعبت دورا كبيرا في المساهمة في تنفيذ الخطط التنموية خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن السابق.

ومما لاشك فيه فإن القيادة السياسية ممثلة بالزعيم الرمز علي عبدالله صالح تولي هذا الموضوع جل اهتمامها، نلمس ذلك دائما في كل مناسبة وفي كل خطاب توجيهي لفخامته. وما على الحكومة إلا أن تقوي النية وتشحذ الهمة نحو مستقبل أفضل للجميع.

□ .. صارت المعلومة في هذا العصر هي القشة التي تقصم ظهر البعير .. فمهما بلغت قوتك المادية يظل كيانك أشبه ببيوت الرمل التي يبنيها المصطافون على السواحل إذا لم تمتلك المعلومة عن نفسك وكيانك أولاً .. ثم عن الآخرين .. وإن امتلكت المعلومات الخاصة وهي غير مرتبة تظل أيضا في مهب الريح.. هكذا هي الحياة وهذا هو العصر الذي نعيشه ولهذا أيضا ظهرت الجاسوسية منذ القدم مثلها مثل أقدم مهنة في التاريخ ..!! ولهذا أيضا تتطور وسائل التقنية العلمية بسرعات خارقة .. فيما نظل نحن واقفين نتشدق بالحديث عن شبكة الانترنت ونحن خواء من الداخل .. نتحدث عما فيها ولا نناقش ما يمكن أن ندخل إليها عن أنفسنا وتاريخنا ليعرفه الآخرون..

متلعثمون..!!

نبيل حيدر

إنها قارعة طريق يقف عليها سفراء لايعرفون كيف يتحدثون عن بلدهم لأن المعلومة تعوزهم .. وأيضا يقف مسؤولون على نفس الرصيف .. لايعرفون كيف يناقشون قضية هامة على مستوى الوطن وحياة الناس .. فلماذا هذا كله؟ ولماذا تتكور حبات العرق على أكثر من جبين، وإذا جاء الحديث المعلوماتي عن البلاد؟ والوظيفة أو الجهة ولماذا تمتد الأيدي إلى ربطات العنق لأن أصحابها بدأوا يشعرون بالاختناق لحظة سؤال محرج أو جلوس بين عقول تريد معلومة صحيحة؟

في إحدى المرات جلس مدراء عموم بإحدى الجهات أمام ثلاثة استشاريين قانونيين أجانب يعملون لدى إحدى الجهات المانحة .. كان المطلوب تفاصيل الهيكل الاداري للجهة التي يديرونها وهنا بدا المشهد وكأنه طالب أمام معلمه أو طفل يجلس بين يدي والده بعد أن عجز عن أداء واجباته.

اتضح من تلك الجلسات أن كل مدير عام لايدري ما هي مهامه ومسؤولياته واختصاصاته.. بالمقابل الم استشاريون أوراقهم ورحلوا بعلامات استفهام ركبتهم من أعلى الرأس إلى أخمص القدمين..

السبب ياسادةأن المعلومة غير متوفرة وقفز البعض على كراسي المسؤولية دون أن يكلف نفسه عناء البحث عن السطور التي تبين ماله وما عليه في هذا المنصب.. ومثل ذلك مؤسسات ووزارات كأنها (بئر معطلة وقصر مشيد)..

عادة نتهم الأرضة والفئران بتدمير المخطوطات الأثرية والملفات الرمية في اقبية الارشيف .. إلا أننا ننسى أن الانسان أكبر من الأرضة وأفدح فعلا وتأثيرا بإهماله لكل مراحل المعلومة من البحث عنها إلى الوصول إليها إلى تدوينها بشكل صحيح ثم حفظها بترتيب وصون وعناية .. ثم العودة إليها بكل سهولة ويسر..

أختم بالاشارة إلى مؤسسات تنقل المعلومة فيما (باب النجار مخلوع)..